جمهورية العراق
وازارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

المركز المالي للزوجة في ضوء الاتفاقيات الدولية

دراسة مقارنة

رسالة تقدم بها الطالب

حيدر فاضل عبد فجة

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أ. د حيدر حسين الشمري

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥ مـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء ، الآية (٧٠)

الإهداء

إلى وطني العزيز،

إلى العراق، مهد الحضارات، وراية السيادة، وموطن الرسالة...

أهدي هذا الجهد المتواضع، وكل ما تعلمته في خدمة قضاياه في المحافل الإقليمية والدولية.

وإلى والديّ الكريمين

اللذين غرسا في نفسي قيم الإخلاص والعطاء

أهدي ثمار هذا الإنجاز عرفانًا لتضحياتهما.

وإلى كل من رافقني في مسيرتي المهنية

من أساتذة وزملاء ومؤسسات

لكم منّي كل التقدير والامتنان.

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعونه وتوفيقه تُذلل الصعوبات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله أجمعين.

في هذا المقام، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة، وكان له الأثر البالغ في دعمي علمياً ومعنوياً خلال مسيرتي الأكاديمية.

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور/ حيدر حسين الشمري، على ما أولاني إياه من توجيه علمي سديد، وصبرٍ كبيرٍ في متابعة هذه الدراسة منذ بدايتها وحتى اكتمالها، فقد كان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته المستمرة الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل بهذه الصورة.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء هيئة التدريس في قسم القانون معهد العلمين، لما قدموه لي من علم ومعرفة خلال سنوات دراستي، ولما أتاحوه من بيئة علمية محفزة.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني العميق لعائلتي الكريمة، سندي الدائم، وخاصة والديّ العزيزين لما قدماه لي من دعم متواصل، ودعوات صادقة، وتحفيز مستمر كان له بالغ الأثر في تجاوز التحديات.

و أخص بالشكر كل من وقف بجانبي من الأصدقاء والزملاء، الذين لم يبخلوا عليّ بالنصح والمساعدة، ولكل من أسهم بكلمة طيبة أو دعم معنوي في مسيرتي البحثية.

وفي الختام، أسأل الله أن يوفقني في رد الجميل لكل من ساهم في هذا الإنجاز، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

والله ولي التوفيق.

الباحث

اقرار الخبير اللغوي

أشهد ان البحث الموسوم بـ ((المركز المالي للزوجة في ضوء الاتفاقيات الدولية (دراسة مقارنة))) للباحث ((حيدر فاضل عبد فجه)) تم تدقيقه ومراجعته من الناحية اللغوية ,واصبح ذا اسلوب علمي خالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم :

التاريخ :

اقرار المشرف

اشهد ان البحث الموسوم ((المركز المالي للزوجة في ضوء الاتفاقيات الدولية (دراسة مقارنة)) للباحث ((حيدر فاضل عبد فجه)) جرى تحت إشرافي, وهو جزءاً من متطلبات درجة الماجستير ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم : أ.د حيدر حسين الشمري

التاريخ: / /٢٠٢٥

المحتويات

الملخص: ..... ي

المقدمة: ١١

الفصل الأول ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الإطار المفاهيمي للمركز المالي للزوجة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الأول ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

ماهية المركز المالي للزوجة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الأول: التعرف بالمركز المالي للزوجة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الاول: التعريف اللغوي ١٥

الفرع الثاني: أقسام الحقوق المالية للزوجة ١٥

المطلب الثاني: استقلالية المركز المالي للزوجة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الثاني ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المركز المالي للزوجة في ضوء الاتفاقيات الدولية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الأول: المركز المالي للزوجة في ضوء اتفاقية سيداو ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الاول: التعرف في اضافة سيداو ٧٦

الفرع الثاني: مظاهر المركز المالي في اطار اضافة سيداو ٧٦

المطلب الثاني: المركز المالي في ضوء الاتفاقيات الدولية الأخرى ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الاول: في ضوء الامم المتحدة ١٩٤٥ ..... ٨٩

الفرع الثاني: في ضوء الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨ والعهد الدولي لحقوق الاقتصاد ١٩٦٦ .. ٩٠

الفصل الثاني ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

التحديات التي تواجه تفعيل المركز المالي للزوجة وسبل مواجهتها ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الأول ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
التحديات التي تواجه تفعيل المركز المالي للزوجة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
التحديات في الإطار القانوني ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: التحديات في الاطارين الاقتصادي والاجتماعي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الاول: في الاطار الاقتصادي ١٢٩
الفرع الثاني: في الاطار الاجتماعي ١٣٨
المبحث الثاني ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
سبل معالجة تحديات المركز المالي للزوجة..... ١٣٩
المطلب الأول: السبل في الإطار التشريعي والقضائي..... ١٤٠
الفرع الاول: تعديل التشريعات .....
١٥٨
الفرع الثاني: تقرير الموقف القضائي ١٥٩
المطلب الثاني: السبل في الإطار الاقتصادي ١٦٠
الفرع الاول: في الاطار العملي ١٦٤
الفرع الثاني: في الجانب التطويري والابداعي ١٧٣
الخاتمة: ١٨٨
أولا: النتائج: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثانيا: المقترحات..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثالثا: التوصيات:..... ١٩١
قائمة المصادر والمراجع..... ١٩٤

Abstract..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الملخص:

تُعالج هذه الدراسة موضوع المركز المالي للزوجة في ضوء الاتفاقيات الدولية، بوصفه أحد المحاور الجوهرية المرتبطة بتحقيق مبادئ العدالة والمساواة داخل الأسرة، وتسعى إلى إبراز مدى التوازن في الحقوق والواجبات المالية بين الزوجين. وتُسلّط الضوء على الالتزامات التي فرضتها الاتفاقيات الدولية، وفي مقدّمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي تؤكد على ضمان استقلال الذمة المالية للزوجة، وتمكينها من التملك والتصرف في أموالها دون تمييز.

ومع ذلك، تُشير الدراسة إلى وجود فجوة تطبيقية وتشريعية بين نصوص هذه الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية في عدد من الدول، ما يحد من فعالية تلك المواثيق في تحسين واقع المرأة المالي. ومن هذا المنطلق، تناولت الدراسة تحليل المركز المالي للزوجة من خلال دراسة مقارنة بين كل من العراق ومصر وفرنسا، بهدف الكشف عن أوجه التقاطع والاختلاف في تنظيم الحقوق المالية للزوجة، ومدى توافقها مع المعايير الدولية المعتمدة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لتشخيص أوجه القصور القانونية والمؤسسية، وتحليل أسبابها وآثارها على النساء المتزوجات، وأظهرت النتائج أن التشريعات الفرنسية كانت أكثر انسجامًا مع الاتفاقيات الدولية مقارنة بالتشريعات العربية، التي لا تزال تتأثر باعتبارات دينية واجتماعية تحد من استقلال المرأة المالي.

وتوصّلت الدراسة إلى أن تفعيل المركز المالي للزوجة يتطلب جملة من العوامل، أبرزها: توافر الإرادة التشريعية، ومرونة النظام القانوني المحلي، وتطوّر الجهاز القضائي، إلى جانب رفع مستوى الوعي القانوني لدى النساء، وتوفير آليات تنفيذية فعّالة لضمان تطبيق مضامين الاتفاقيات الدولية داخل السياق الأسري.

المقدمة:

تُعد قضايا حقوق المرأة من أبرز القضايا التي تحتل مكانة مركزية في الخطاب القانوني والاجتماعي المعاصر، وذلك بالنظر إلى التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الدولي خلال العقود الأخيرة، سواء على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، أو القانوني. فقد أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها المنظومات القانونية الدولية والوطنية على حد سواء، إدراكًا لأهمية دور المرأة في تنمية المجتمعات واستقرارها.

أولا: التعريف بالموضوع

وفي هذا الإطار، يبرز المركز المالي للزوجة كأحد المحاور الجوهرية في منظومة حقوق المرأة، لما له من تأثير مباشر على استقلاليتها، كرامتها، وقدرتها على ممارسة دورها الفاعل داخل الأسرة والمجتمع. لا يقتصر هذا المركز على مجرد الحقوق النظرية، بل يُمثل انعكاسًا عمليًا لمكانة المرأة داخل النظام الأسري والاقتصادي، حيث يتيح لها التمتع بالاستقلال المالي، وضمان مشاركتها المتوازنة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، بعيدًا عن التبعية أو الإقصاء.

ورغم التطورات التي شهدتها بعض التشريعات في سبيل تعزيز هذا المركز، إلا أن الواقع لا يزال يُظهر وجود فجوات قانونية وممارسات اجتماعية تحدّ من تحقيق المساواة المالية بين الزوجين. فقد أظهرت العديد من الدراسات والتقارير الدولية أن شريحة واسعة من النساء حول العالم، وبالأخص في الدول النامية، لا تزلن يُعانين من أشكال متعددة من التمييز المالي، سواء من خلال النصوص التشريعية غير المنصفة، أو بفعل الأعراف والتقاليد التي تكرس التبعية الاقتصادية للزوجة.

ويتجلى هذا التمييز في عدة مظاهر، منها حرمان الزوجة من إدارة أموالها بحرية، أو إلزامها بالتنازل عن حقوقها المالية تحت ضغوط اجتماعية، أو حتى إغفال حقوقها في حالات الطلاق أو الوفاة، مما ينعكس سلبًا على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، ويُقيد من قدرتها على اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بحياتها وحياة أسرتها، في هذا السياق، برز دور الاتفاقيات الدولية كأداة رئيسية لمعالجة هذا الخلل، حيث سعت إلى وضع معايير موحدة تُلزم الدول باحترام وحماية حقوق المرأة، ومن بينها حقوقها المالية. وتُعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) من أهم هذه الاتفاقيات، حيث وضعت إطارًا قانونيًا شاملاً لتحقيق المساواة

بين الجنسين في مختلف المجالات، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والمالية، مؤكدة على مبدأ الذمة المالية المستقلة للمرأة، وحقها في التملك، وإدارة أموالها، والمشاركة الاقتصادية الفاعلة.

إلا أن الإشكالية لا تكمن في وجود هذه المواثيق، بل في آليات تفعيلها والتزام الدول بتطبيقها. حيث تواجه العديد من الدول تحديات في مواءمة تشريعاتها الداخلية مع ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، سواء بسبب وجود تحفظات على بعض مواد هذه الاتفاقيات، أو نتيجة لتأثير العوامل الثقافية والدينية والاجتماعية التي تعرقل تنفيذ تلك الالتزامات، علاوة على ذلك، يبرز التباين الكبير بين الدول في تفسير وتطبيق مبادئ الاتفاقيات الدولية، مما يؤدي إلى تفاوت واضح في مستوى حماية المركز المالي للزوجة من دولة لأخرى. ففي حين نجحت بعض الدول ذات الأنظمة القانونية المتقدمة في إرساء قواعد صلبة تضمن الاستقلال المالي للزوجة، لا تزال دول أخرى تُعاني من قصور تشريعي، وتضارب في القوانين، وضعف في الآليات التنفيذية.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها البالغة في سياق التحولات العالمية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، حيث أصبح ملف حقوق المرأة، وخاصة الحقوق المالية والاقتصادية، محور اهتمام متزايد على المستويين الدولي والمحلي. وتعاظم دور الاتفاقيات الدولية كأداة لضمان الحقوق الإنسانية، بات من الضروري إعادة النظر في كيفية تفعيل هذه الاتفاقيات داخل الأطر التشريعية الوطنية، لضمان تحقيق العدالة والمساواة الفعلية، لا سيما فيما يتعلق بالمركز المالي للزوجة.

ويُعد المركز المالي للزوجة من القضايا الجوهرية التي لا تنعكس فقط على استقلالية المرأة وكرامتها الإنسانية، بل يتجاوز أثره ليشمل استقرار الأسرة، ودعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة. إذ أن تمكين المرأة ماليًا يُعتبر أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى تقدم المجتمعات في تبني مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة محاور رئيسية:

١. تُسهم هذه الدراسة في توضيح الإطار القانوني الناظم لحقوق الزوجة المالية من خلال تحليل معمّق للاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وبيان مدى انعكاس هذه المواثيق على التشريعات الوطنية. وتكمن

أهمية ذلك في تعزيز وعي صانعي القرار والباحثين والمجتمع بضرورة كفالة الحقوق المالية للزوجة كجزء أساسي من منظومة العدالة الاجتماعية.

٢. تكشف الدراسة عن أبرز التحديات التي تواجه الزوجة في الحفاظ على مركزها المالي، سواء من ناحية تشريعية نتيجة ضعف أو غياب التكييف القانوني المنسجم مع المعايير الدولية، أو من ناحية اجتماعية ترتبط بثقل التقاليد والأعراف التي تعيق تفعيل هذه الحقوق، مما يوفر أساسًا علميًا لتحديد الفجوات القائمة وتقديم حلول واقعية لمعالجتها.

٣. تُعد نتائج وتوصيات هذه الدراسة مرجعًا مهمًا يمكن الاستناد إليه في تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بحقوق الزوجة المالية، بما يضمن توافقها مع المعايير الدولية ويُسهم في ترسيخ مبدأ المساواة بين الزوجين، خصوصًا في المسائل المرتبطة بالاستقلال المالي والتمكين الاقتصادي.

٤. تطرح الدراسة منظورًا جديدًا في البحث الأكاديمي من خلال الربط بين المركز المالي للزوجة وأبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما من شأنه تحفيز الدراسات المستقبلية على استكشاف دور التمكين المالي للمرأة في استقرار الأسرة، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم جهود تحقيق التنمية المستدامة.

٥. تبرز الدراسة أهمية الاتفاقيات الدولية كأدوات ضغط قانونية وأخلاقية تلزم الدول بتحسين واقع المرأة، لا سيما في البيئات التي تشهد تمييزًا ماليًا ضد الزوجة، مما يُعزز من فاعلية الجهود الدولية والإقليمية في تحقيق المساواة الجندرية وإنصاف المرأة قانونيًا وفعليًا.

٦. تكتسب هذه الدراسة بعدًا عمليًا خاصًا في السياق العربي والدول النامية، حيث لا تزال قضايا المرأة – لا سيما المالية – تواجه تحديات بنيوية. وتقدم الدراسة حلولًا قابلة للتطبيق تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، دون أن تُخل بالمعايير الدولية أو تتراجع عن ضمان الحقوق.

٧. يسهم تعزيز المركز المالي المستقل للزوجة في ترسيخ العدالة الاجتماعية داخل الأسرة، ويحد من ظواهر التبعية الاقتصادية، بما يُمكّن المرأة من اتخاذ قراراتها بحرية واستقلالية، ويُعزز من دورها في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، ويدعم مبادئ المواطنة الفاعلة والمساواة الحقيقية.

٨. تأتي هذه الدراسة في إطار الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، حيث تؤكد أن تمكين المرأة ماليًا هو جزء لا يتجزأ من هذه الأهداف.

وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة لا تُعد مجرد بحث قانوني نظري، بل تمثل خطوة عملية نحو تحقيق التوازن بين الالتزامات الدولية والتطبيقات الوطنية، وتسعى لتقديم حلول علمية ومنهجية تسهم في تحسين واقع المرأة المالي، بما يدعم استقرار الأسرة وتقدم المجتمع ككل.

ثالثا: هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية:

١. تحليل الإطار القانوني المنظم للمركز المالي للزوجة في النظم القانونية محل الدراسة (العراق، مصر، فرنسا)، وبيان مدى انسجامه مع المعايير الدولية، وبخاصة ما نصّت عليه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية سيداو.
٢. دراسة أثر الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، وبيان مدى فعاليتها في دعم حقوق الزوجة المالية، والتحديات التي تعيق إدماج هذه الالتزامات في المنظومات القانونية المحلية.
٣. إجراء مقارنة قانونية تحليلية بين أنظمة قانونية متنوعة ثقافيًا وتشريعيًا (العربية والغربية) بهدف الكشف عن أوجه التباين أو التشابه في تنظيم الحقوق المالية للزوجة واستقلال ذمتها المالية.
٤. اقتراح توصيات قانونية وتشريعية ومؤسسية عملية من شأنها تعزيز المركز المالي للزوجة، بما يشمل دور المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني في ضمان تطبيق فعّال للمعايير الدولية على الصعيد المحلي.
٥. المساهمة في رفع الوعي القانوني والاجتماعي بحقوق الزوجة المالية، وبيان أثر تمكينها اقتصاديًا في دعم المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة داخل الأسرة والمجتمع.

رابعا : إشكالية الدراسة:

تُثار إشكالية هذه الدراسة من خلال التباين الواضح بين ما تقرّره الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، من مبادئ تؤكد على المساواة الكاملة بين الزوجين في الحقوق المالية، وضمان استقلال الذمة المالية للزوجة، وبين ما تنص عليه التشريعات الوطنية في بعض الدول من أحكام قد تُقيّد هذا الاستقلال أو تُفرّغ تلك المبادئ من مضمونها. ويزداد هذا التباين تعقيدًا عند النظر في تعدّد النظم القانونية المقارنة، وتفاوت مدى استجابتها للالتزامات الدولية في هذا المجال، في ظل اعتبارات دينية وثقافية وتشريعية متباينة.

ومن هنا، تتمحور الإشكالية الأساسية للدراسة حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى تنسجم التشريعات الوطنية – محل المقارنة – مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمركز المالي للزوجة؟ وما هي أبرز أوجه التنافر أو القصور التي تُعيق تحقيق التكافؤ المالي بين الزوجين في الإطار العملي؟

خامسا: أسئلة الدراسة:

تطرح الدراسة عدة تساؤلات رئيسية:

١. ما هو مدى التوافق بين التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الزوجة المالية والاتفاقيات الدولية؟

٢. ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تطبيق هذه الحقوق؟

٣. كيف يمكن للاتفاقيات الدولية أن تسهم في تحسين الوضع المالي للزوجة في مختلف السياقات؟

٤. ما هي التحديات القانونية والاجتماعية التي تواجه الزوجات في الحصول على حقوقهن المالية؟

سادسا: فرضية الدراسة:

بناءً على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها خلال الدراسة:

١. هناك فجوة كبيرة بين الالتزامات القانونية الدولية والواقع الفعلي لحقوق الزوجة المالية في العديد من الدول، مما يؤدي إلى عدم تحقيق المساواة المالية.

٢. لعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورًا مؤثرًا في تطبيق الحقوق المالية للزوجة، حيث تؤثر العادات والتقاليد على التفسيرات القانونية.

٣. يمكن للاتفاقيات الدولية أن تسهم بشكل فعال في تعزيز حقوق الزوجة المالية إذا تم تنفيذها بشكل صحيح وبالتعاون مع الهيئات الوطنية.

٤. هناك علاقة إيجابية بين وعي المجتمع بحقوق الزوجة المالية ونجاح السياسات القانونية في تحسين وضعها المالي.

سابعا : المنهج الدراسة ونطاقها

سيتم اتباع منهج متعدد الجوانب يتناسب مع طبيعة البحث وأهدافه، ويتضمن العناصر التالية:

١. **المنهج التحليلي:**

سيتم تحليل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية، فضلاً عن دراسة الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية "سيداو". سيتضمن هذا المنهج تقييم الفجوات القانونية والعملية الموجودة في الأنظمة المختلفة وتأثيرها على حقوق الزوجة المالية.

سيتناول نطاق هذه الدراسة تحليل المركز المالي للزوجة من خلال دراسة تأثير الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية. سنستعرض كيفية تعزيز هذه الاتفاقيات لمكانة المرأة المالية، وسنبحث في الممارسات القانونية المختلفة التي قد تؤثر على حقوق الزوجة المالية في بلدان متعددة. سنسلط الضوء على التجارب الناجحة في بعض الدول التي تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال، ونقارنها بالدول التي لا تزال تعاني من تحديات جسيمة.

من خلال هذه الدراسة، نأمل في إلقاء الضوء على أهمية الالتزام بالمعايير الدولية كوسيلة لتعزيز حقوق المرأة، وفتح النقاش حول السبل الممكنة لتحقيق المساواة المالية في المجتمع. نسعى أيضًا إلى تقديم توصيات قد تسهم في تطوير السياسات الوطنية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، مما يسهم في تحسين وضع الزوجة المالي وتعزيز مكانتها في الأسرة والمجتمع.

ثامنا: الدراسات السابقة:

١. دراسة: ميســون علي عبد الهادي وســـنان صلاح رشيد: حقوق المرأة في ظل الاتفاقيات الدولية، بحث منشور في مركز دراسات المرأة /جامعة بغداد، ٢٠١٧.

من المهم جدا ان يكون للفرد من كلا الجنسين حقوقا ويعتبر امرا طبيعيا فلا فرق بين الرجل والمرأة على اساس الجنس او الدين او اللغة او العقيدة ، وهذا مبدأ اساسي من مبادئ حقوق الانسان ويعد هذا المبدأ من الديمقراطية بمثابة الروح والجسد وبدونه لا معنى للديمقراطية وينهار كل مدلول للحرية ، أذ أن مضمونه المساواة بين الجنسين على حد سواء ، فهو يعد أهم المبادئ التي اقرت في الاتفاقيات الدولية .

أن حقوق المرأة أضحت تلوح في ألافق في العقد الرابع في القرن العشرين الميلادي مع وضع ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ،وبعدها أصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ الذي نص ((لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الاعلان دون تمييز من أي نوع ولاسيما التمييز بسبب الجنس)).

٢. دراسة: ناريمان فضيل النمري : الاليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٤.

تناولت الدراسة موضوع الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة، وهو من الموضوعات التي ثار الجدل فيها حول وضع المرأة في المجتمعات على مدى العصور، بحيث تأثر وضع المرأة باختلاف الزاوية التي ينظر بها إليها بالنسبة لتقييم جهودها وتقدير دورها وثقلها، باختلاف الأزمنة والأمكنة والتطور الفكري والعلمي. مما أدى إلى العمل على وضع الآليات باختلاف أنواعها حتى تعمل على تفعيل مبدأ المساواة وعدم التمييز ضد المرأة في كافة مجالات الحياة.

إن الاهتمام بحماية حقوق المرأة تجلى منذ زمن طويل، وقد تمخضت عنه إيجابيات لا يمكن إغفالها، من أهمها إصدار كافة الدول على اختلاف مستوياتها العديد من القوانين الوطنية التي تعنى بحماية حقوق المرأة، وأيضاً توقيع الاتفاقيات وإصدار الإعلانات وعقد المؤتمرات التي تمنع التمييز ضد المرأة، وأخيراً تفعيل هذه الحقوق عن طريق الرقابة والإشراف من خلال التطبيق الفعلي لها على أرض الواقع.

٣. دراسة خبابة، أميرة (٢٠١٠) بعنوان ضمانات حقوق الإنسان: دراسة مقارنة، مصر، المنصوره ، دار الفكر والقانون ط١.

تتحدث هذه الدراسة عن نضال الإنسان من القدم للحصول على حقوقه وحرياته في مواجهة السلطة، إلا أن انتصاره في هذا النضال كان عن طريق دستور يحكم السلطة، فيه حقوقه وحرياته الذي ينظم حياة الأفراد في آن واحد.

لكن هذا النصر غير مكتمل حيث إن عدم التزام الحكام بالدساتير يؤدي إلى معاودة الصراع مرة أخرى ومع أن الإنسان الآن حصل على النص على الحقوق والحريات في الدستور، وأصبح له إلزامية، إلا أن ذلك غير كاف، لأنه لا بد من تكفل التطبيق الفعلي والحماية العملية لهذه الحقوق والحريات.

أي وجود آليات تضمن وتجسد تلك الضمانات، والتي لا تخرج هي الأخرى من دائرة الصراع بين الإنسان والسلطة داخل الدولة، والتحدي الذي يوجهها على المستوى الدولي بما يتعلق بالسيادة.

تاسعا: هيكلية الدراسة

سوف نقوم بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين وسنتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمركز المالي للزوجة وتكون هذا الفصل من مبحثين المبحث الأول تكون من ماهية المركز المالي للزوجة اما المبحث الثاني فتكون من المركز المالي للزوجة في ضوء الاتفاقيات الدولية وسنتطرق في الفصل الثاني عن التحديات التي تواجه تفعيل المركز المالي للزوجة وسبل معالجتها، وسنقسمه الى المبحث الأول من التحديات التي تواجه تفعيل المركز المالي للزوجة، اما في المبحث الثاني فتناولنا سبل معالجة تحديات المركز المالي للزوجة ومن ثم اتت الخاتمة ونتائج وتوصيات الدراسة وأخيرا قائمة المصادر.